واقع التعليم العالي في ليبيا

مايـو 2016

www.loopsresearch.org

info@loopsresearch.com

المنظمة الليبية للسياسات و الإستراتيجيات

واقع التعليم العالي في ليبيا

مقدمة

يرتبط التعليم العالي مباشرة بسوق العمل في الدول المتقدمة، ومخرجاته تعد أهم المخرجات التي تبني عليها الدولة اقتصادها، ومن هناك يكتسب التعليم العالي أهميته، حيث أن وضع التعليم العالي في بلد ما يساهم في رسم ملامح القوة الاقتصادية و التطور الاجتماعي في ذلك البلد .

هذا التقرير يهدف إلى رفع واقع التعليم العالي، وتحديد مكامن الخلل فيه و اقتراح السياسات المناسبة لحل المشكلات التي يعاني منها هذا القطاع المهم.

أولا/ لمحة تاريخية عن التعليم العالي في ليبيا

لم يحظ التعليم العالي بأي اهتمام في العهد العثماني أو الايطالي، ولا في عهد الإدارتين الفرنسية والبريطانية بعد الحرب العالمية الثانية ، فلذلك لم تؤسس أي مؤسسة تختص بالتعليم العالي في البلاد وتأخر هذا الأمر إلى ما بعد الاستقلال بحوالي 4 سنوات عندما أصدر المرسوم الملكي الذي يقضي بتأسيس الجامعة الليبية آن ذاك ، حيث كانت كلية الآداب والتربية في بنغازي أولى الكليات التي تأسست في ليبيا ، قبل أن يزيد عدد الكليات مع مرور السنوات حيث أنشئت كليات العلوم والهندسة والتربية والزراعة بطرابلس وكلية التجارة والاقتصاد وكليات الطب و الحقوق في مدينة بنغازي حيث أسست هذه الكليات في الفترة من 1955-1968م بمساعدة اليونيسكو إضافة إلى تأسيس الجامعة الإسلامية في البيضاء بعد تحويل المعهد السنوسي هناك إلى جامعة اسلامية تختص بالعلوم الشرعية ،وبلغ مجموع الطلاب في هذه الكليات منذ نشأة الجامعة الليبية وحتى سنة 1968م أكثر من 16 ألف طالب وطالبة .

ما بعد سبتمبر سنة 1969م ، حاول نظام القذافي إجراء بعض التغييرات على واقع التعليم العالي في البلاد فقرر فصل الجامعة الليبية بمقراتها في كل من بنغازي وطرابلس ليصبح اسمهما جامعتا بنغازي و طرابلس ، قبل أن يتم تغيير الاسمين إلى جامعة الفاتح بطرابلس و جامعة قاريونس في بنغازي. و ضمن الإجراءات التوسعية تم إنشاء جامعات اخرى مثل جامعة سبها و جامعة 7 ابريل بالزاوية ، ثم لحقتها الكثير من الجامعات عبر سنوات حكم القذافي حيث أنشئت جامعات الزيتونة وناصر الاممية و سرت وعمر المختار ودرنة والجامعة المفتوحة و الجامعة الأسمرية لتصبح في مجموعها 11 جامعة ، كم تم إنشاء مجموعة من المعاهد العليا وصل عددها إلى 65 معهدا تقنيا وفنيا.[1]

ورغم حاجة ليبيا للمؤسسات المعنية بالتعليم العالي إلا أن مشكلة هذه الزيادة أنها كانت عشوائية وغير منظمة ، حيث خضعت لاهواء قيادات النظام السابق التي أرادت رصيداً شعبيا في مناطقها ، دون التخطيط بالشكل المناسب نوعا وكما لمدخلات ومخرجات هذه المؤسسات.وما يعكس هذه العشوائية هو التخبط في وضع المؤسسة المعنية بالتعليم العالي في البلاد، فطوال حكم القذافي تغيرت تبعية وزارة التعليم العالي لتكون مستقلة حينا و تلحق بوزارة التعليم الاساسي أو أمانة البحث العلمي حينا آخر .[2]

ولم يتغير الوضع كثيرا بعد ثورة 17 من فبراير حيث لم تنشأ المزيد من الجامعات بشكل رسمي رغم صدور بعض القرارات العشوائية بالخصوص ، لكن لم يطرأ تغيير جذري على وضع التعليم العالي في البلاد بحيث يشكل نقلة نوعية فيه.

[1] هناك اختلاف في تقدير عدد المعاهد بين المصادر التي تم الإطلاع عليها كما سيأتي لاحقا في التقرير

[2] تاريخ التعليم في ليبيا – د.حميد فرج الصغير- مكتبة طرابلس العالمية - 2012م.

ثانيا/هيكلية القطاع والمؤسسات التابعة

تتكون هيكلية وزارة التعليم العالي من مجموعة من الإدارات والمؤسسات التابعة إما بشكل مباشر للوزير كالمكاتب التقليدية مثل المكتب الإعلامي أو المكتب القانوني ، كما أن المؤسسات التابعة تشمل هيئات بحثية و إدارات مهمة مثل إدارة المعاهد التقنية العليا والهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني حيث تعتبر من الإدارات السيادية ولو أنها توازي إدارة الجامعات التابعة لمجموعة الإدارات التابعة لوزارة التعليم العالي والتي تتبع في تسلسلها الإداري كلا من وكيل الوزارة و وزير التعليم العالي .

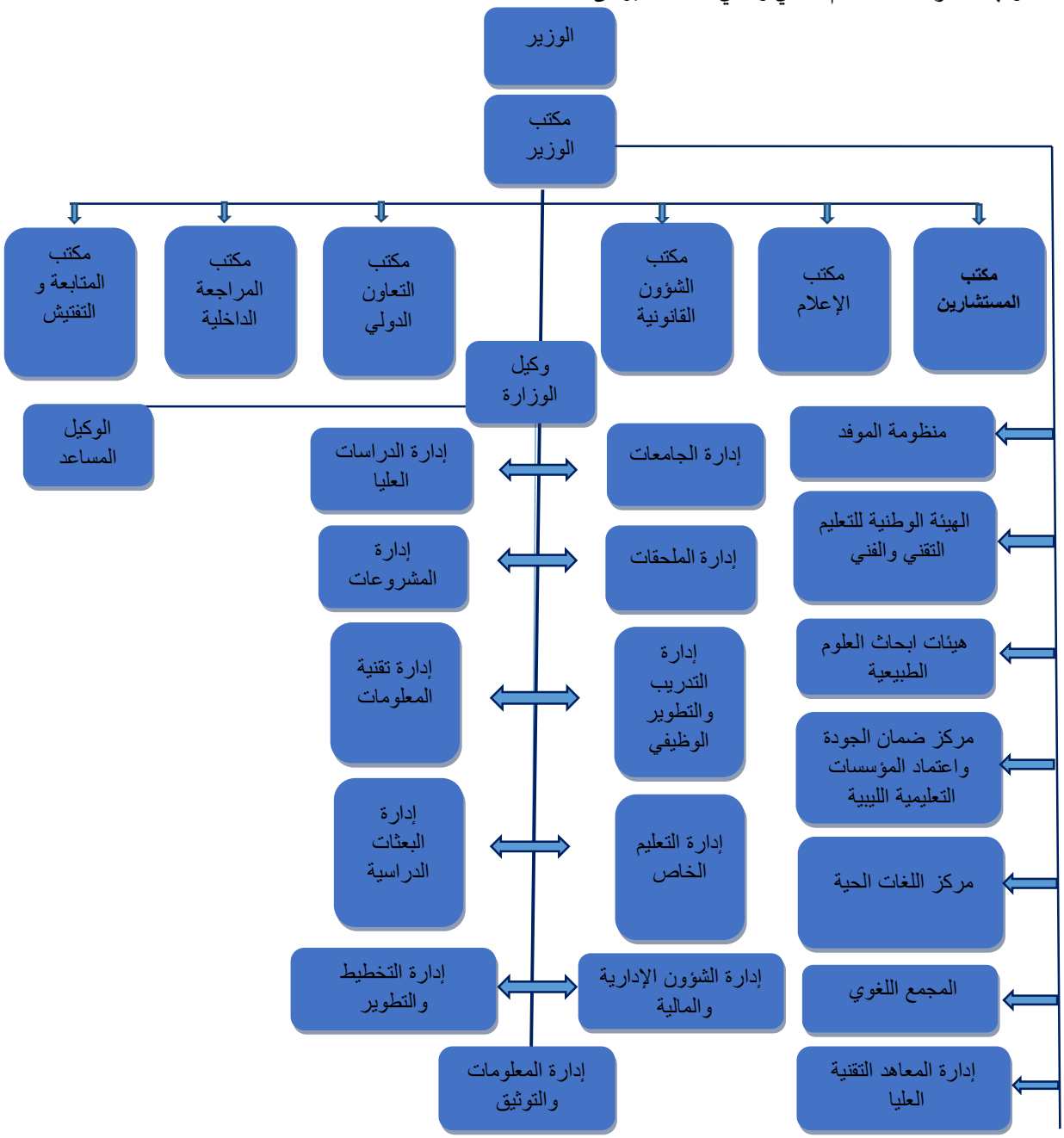

المصدر: معلومات مختلفة من موقع وزارة التعليم العالي وعبر التقصي المباشر

وفيما يتعلق بهيكلية إدارة المعاهد التقنية العليا، وهي الهيئة التابعة للهيئة الوطنية للتعليم الفني والتقني التابعة بدورها لوزير التعليم العالي والمعنية بشؤون التعليم الفني والتقني في المعاهد العليا والمتوسطة ، فإن هيكليتها تشمل إدارات معنية بالطلاب وأعضاء هيئة التدريس و الشؤون العلمية حيث أن هذه الإدارات تعتبر رئيسية في جميع الهيكليات الموجودة في المؤسسات التابعة لوزارة التعليم كما يتضح من الشكل التالي :-

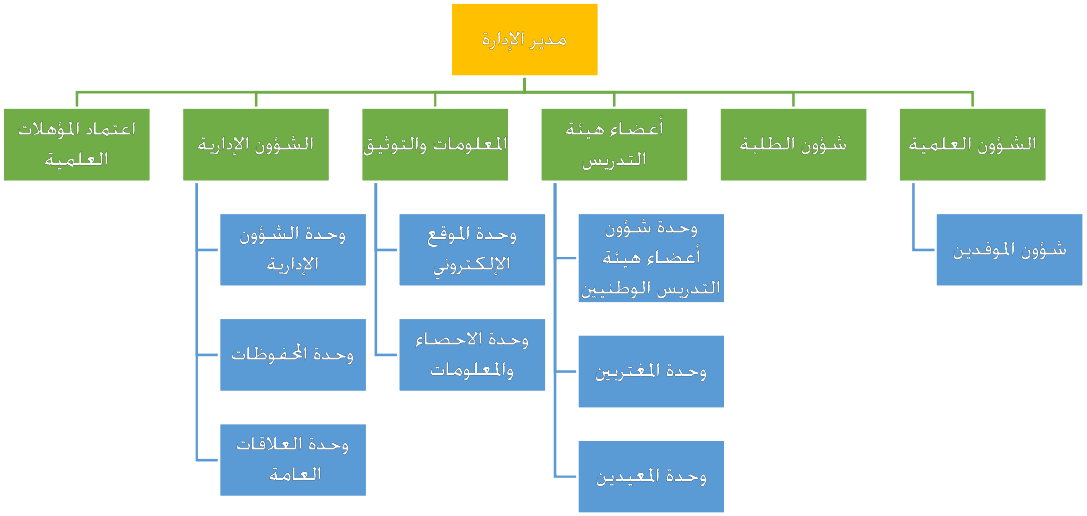

المصدر: معلومات متناثرة من موقع وزارة التعليم العالي والتقصي المباشر

الهيكل التنظيمي لهيئة إدارة المعاهد التقنية [3]

درست الحكومة سنة 2013 مقترحا يلغي الهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني على أن توزع إدارتها مابين وزارتي التعليم العام و التعليم العالي ، نظرا لأن الهيئة حسب تصريحات بعض المسؤولين في وزارة التعليم العالي اصبحت غير ذات جدوى وبخاصة بعد أن تم نقل بعض المعاهد العليا التي تتبعها إلى وزارة العمل،

الأمر الذي ترتب عليه إعادة النظر في هذه الهيئة وتوزيع إدارتها ما بين التعليم العالي والتعليم العام لكي تصبح أكثر تنظيما واهتماما[4] ، لكن يبدوا أن القرار لم ينفذ حيث بقيت الهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني على حالها.

الهيكلية شبه الموحدة للجامعات والمعاهد الليبية (مع بعض التعديلات البسيطة فيما يخص المعاهد)[5].

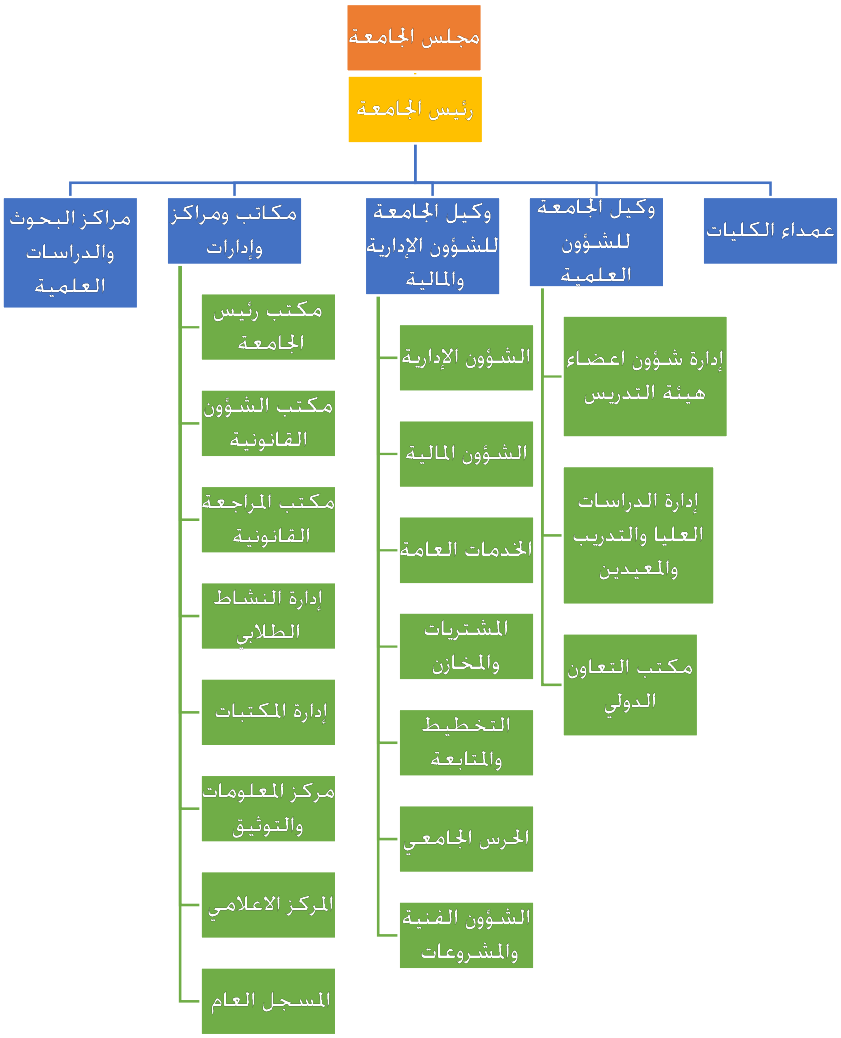

[3] موقع إدارة المعاهد التقنية العليا http://ahti.org.ly/stru.aspx

[4] صحيفة الوطن الليبية - الحكومة الليبية تدرس إمكانية إلغاء الهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني– 12 مارس 2013م.

[5] أعدت هذه الهيكلية بعد الاطلاع على اغلب هيكليات الجامعات الليبية حيث يتفق اغلبها في الإدارات الموجودة في الشكل أعلاه وتختلف في بعض الأمور البسيطة.

وتختلف كفاءة هذه الهيكليات وقدرتها على إدارة العملية التعليمية في المعاهد والجامعات حسب كفاءة العاملين في هذه الإدارات و عدد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس الموجودين في هذه المؤسسات التعليمية ، حيث أنه وفي حالة المؤسسات التعليمية الكبيرة (جامعة طرابلس وبنغازي مثلا، أو الجامعات التي لها كليات تابعة في مدن اخرى) فقد كان الأداء ضعيفا نظرا لإنتشار هذه الإدارات تبعا للعدد الكبير من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، كما ساهم كبر حجمها في ضعف الرقابة الجيدة على أدائها. من ناحية أخرى، فقد نتج عن ضعف كفاءة بعض العاملين ضعفا كبيرا في أدائها، وذلك لأن عملية توظيف وتعيين العاملين بها تكون طبقا للكم وليس للنوع ، حيث يمكن لمن يتعامل مع هذه الإدارات في المؤسسات التعليمية الكبرى

(جامعة طرابلس وبنغازي مثلا) الانتباه إلى ضعف أداء إداراتها و التسيب الذي تعانيه بعض الإدارات.

وفيما يتعلق بالناحية القانونية تشكل اللوائح501 لسنة 2010 و لائحة تنظيم المعيدين بمؤسسات التعليم العالي الصادرة سنة 2011 ، اللوائح التنظيمية الرئيسية التي تنظم العملية التعليمية في مؤسسات التعليم العالي .حيث تضم اللائحة 501 مواد متعلقة بتنظيم الدراسة والامتحانات و شروط القبول بالجامعات و اللوائح التأديبية و لوائح تنظيم أعضاء هيئة التدريس وشروط قبولهم ، فيما تختص لائحة تنظيم المعيدين بشروط قبول المعيدين وطرق اختيارهم والتي لم ترد بدورها في اللائحة 501 .

ثالثا/واقع القطاع

كما سبق الإشارة، يضم القطاع 12 جامعة إضافة إلى 100 معهد في مختلف أرجاء البلاد أصبح الكثير منها بعد الثورة يمنح درجة البكالوريوس بعد 4 اعوام و الدبلوم بعد 3 اعوام ، كما يضاف إلى هذه الكليات والمعاهد؛ اكاديمية الدراسات العليا بطرابلس و التي تمنح درجة الماجستير ، ويوضح الجدول التالى أهم البيانات الأساسية حول التعليم العالي فى ليبيا[6]

ويمكن من خلال الجدول أدناه ملاحظة ان هناك خللا واضحا في منظومة التعليم العالي بداية بالنسبة المتدنية لطلاب التعليم العالي نسبة إلى عدد السكان خاصة في دولة يشكل الشباب الغالبية العظمى من تركيبتها السكانية، وصولا إلى النسبة المرتفعة في طلبة الايفاد إلى الخارج دون إعداد برامج واضحة للاستفادة من الطلبة الموفدين إلى الخارج بعد عودتهم.

أيضا من الملاحظ أن نسبة عدد الفنيين الى عدد المعامل متدني حيث يصل إلى أقل من 1.7 فني لكل معمل ، مع الأخذ في الاعتبار أن المعامل تحتاج إلى أكثر من فني يوزع عليهم الجدول الدراسي وكذلك يوزع عليهم العمل داخل المعامل الدراسية، دون أن نغفل المشاكل التي تعاني منها المعامل من حيث ضعف التجهيز إضافة إلى ضعف الموارد البشرية كما ونوعا.

وفيما يتعلق بالبنية التحتية للجامعات والمعاهد الليبية فقد توقفت الكثير من مشاريع البناء والصيانة التي كانت تستهدف تطوير البنية التحتية من خلال زيادة مباني للجامعات الرئيسية خاصة جامعة طرابلس، ويعتبر وضع البنية التحتية لمؤسسات التعليم العالي مترديا اجمالا باستثناء بعض الكليات والمعاهد. حيث تعاني هذه المؤسسات من ضعف الوسائل التعليمية والاكتظاظ الطلابي خاصة فيما يتعلق بالسنوات الإعدادية والتمهيدية الأولى.

يضاف إلى ذلك تردي وضع المرافق في هذه المؤسسات و كذلك فيما يتعلق بتوفير مصادر الأكل الصحي داخل الجامعات والتي تتجه في أغلبها إلى تأجير أماكن محددة لبعض الأشخاص لإنشاء مقاهي داخل الجامعة دون مراقبتها بالشكل اللازم.

كما سبق الإشارة، تعاني المعامل من ضعف التجهيز و صعوبة الحصول على مواد التشغيل اللازمة، والاكتظاظ بسبب الفشل في إضافة معامل جديدة تساعد الطالب على تنفيذ و تجريب الدراسات النظرية التي يتلقاها وبشكل موسع في المناهج الدراسية.

ويجدر بنا هنا أن نضيف إلى ما سبق ضعف مناهج وطرق التدريس حيث يعتمد عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس في المعاهد والجامعات الليبية بشكل رئيسي على الملخصات الورقية عوضا عن المناهج والمراجع الرئيسية التي يكون بعضها مرتفع السعر رغم سياسة دعم الكتب في بعض الجامعات والمعاهد ، أو حتى بسبب ضعف اللغة الإنجليزية التي يصعب بدونها الرجوع إلى المراجع الرئيسية التي تخص المواد الدراسية.

[6] تقرير اللجنة المشكلة من قبل وزارة التعليم العالي بالقرارين (256) و رقم (323) بتاريخ 12 و 28 ابريل 2012م .

الرقم	البيان	العدد أو النسبة المئوية
1	عدد الجامعات	12
2	عدد الكليات	198
3	عدد الأقسام التخصصية	1256
4	إجمالى عدد الطلاب	342795
5	النسبة المئوية لطلاب التعليم الجامعى إلى عدد السكان(6مليون)	%5.7
6	عدد أعضاء هيئة التدريس الوطنيين القارين	9525
7	عدد أعضاء هيئة التدريس المغتربين	1727
8	عدد أعضاء هيئة التدريس المتعاونين	5194
9	إجمالى عدد أعضاء هيئة التدريس بدون المتعاونين	11252
10	عدد المعيدين	4114
11	عدد الموظفين بالجامعات	18627
12	عدد الموفدين للدراسات العليا	5948
13	نسبة عدد الهيئة التدريسية_ بدون المتعاونين_ إلى الطلاب	31 : 1
14	نسبة عدد الهيئة التدريسية المتعاونة إلى الوطنيين القارين	%54.5
15	نسبة عدد المعيدين إلى الطلاب	83 : 1
16	نسبة عدد المعيدين إلى عدد الهيئة التدريسية	3 : 1
17	نسبة عدد الموفدين للدراسات العليا إلى عدد الهيئة التدريسية المغتربة	3 أضعاف
18	نسبة عدد الموفدين للدراسات العليا إلى عدد الهيئة التدريسية الوطنية القارة	%53
19	نسبة عدد الموظفين إلى عدد الهيئة التدريسية القارة	1 : 1.7
20	متوسط عدد الطلاب للقاعة أو المدرج الواحد	113 لكل قاعة
21	عدد قاعات الإنترنيت	94
22	عدد الطلاب لقاعة الإنترنيت الواحدة	3647 طالب
23	عدد المعامل والمختبرات العاملة	1476
24	عدد الفنيين والمهندسين العاملين بالمعامل والمختبرات	2336
25	متوسط عدد الفنيين والمهندسين للمعمل الواحد	1.6
26	السعة الإستيعابية للأقسام الداخلية	31938 طالب
27	نسبة سعة الأقسام الداخلية لعدد الطلاب	%10.3

تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2015 حول قطاع التعليم العالي

تحدث تقرير ديوان المحاسبة 2015 عن عديد التجاوزات و أوجه القصور في أداء وزارة التعليم العالي و يمكن تلخيص أهم ما ورد في التقرير كما يلي:

- بلغت جملة المصروفات الفعلية للوزارة حتى 2015/12/31م مبلغ **5,966,160** دينار ليبي .

- تحدث التقرير عن تصرفات وممارسات خاطئة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد لتزيد من إثقال كاهل الدولة بالتزامات جديدة لم ترصد لها مخصصات وهي في الأصل عاجزة عن سداد مستحقات الطلبة الموفدين.

- المبالغة في استئجار السكن لعدد من موظفي وحراسات الوزارة بالمخالفة لأحكام قرار مجلس الوزراء رقم 346 لسنة 2013 م بشأن تحديد قيمة بعض الخدمات بديوان الوزارة.

- عدد الطلبة الموفدين في الخارج حتى 2015/12/31م مبين في الجدول التالي :

الوزارة	عدد الدول الموفد لها للدراسة	عدد الطلبة المستمرين في الدراسة
التعليم العالي	54	15665
الدفاع	40	2235
المجموع	**94**	**17900**

- من خلال متابعة التحويلات الصادرة على بند الدراسات العليا والبعثات من حساب الباب الثالث تبين قيام وزارة المالية بتحويل مبلغا أجماليا وقدره **823,976,143** مليون دينار ليبي.

-بالرغم من قدم عمر إدارة البعثات ، إلا أنه يلاحظ ضعف المنظومات العاملة وافتقارها للبيانات المالية ، هذا فضلاً عن غياب الربط بين إدارة البعثات والملحقيات الثقافية والعسكرية بالخارج حيث أصبحت البيانات المستخرجة عن الإدارة غير دقيقة ولا يعتمد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة.

-تزايد حجم الإنفاق على الإيفاد من سنة إلى أخرى دون وجود مردود يلائم هذا الإنفاق، فقد أظهرت الإحصائيات وجود أعداد كبيرة من الطلبة بعضهم استكمل دراسته ولم يعد إلى أرض الوطن بالرغم مما أنفق عليه من مبالغ طائلة تتجاوز مئات الاف من الدولارات.

- تزايد إصدار وتنفيذ قرارات الإيفاد للدراسة بالخارج خلال السنوات الأخيرة ، دون وجود خطط ودراسة متكاملة لاحتياجات الدولة في مختلف التخصصات الأمر الذي أدى إلى استنزاف أرصدة النقد الأجنبي وترتب عليه أثار سلبية على الاقتصاد الوطني في ظل تدني الإيرادات النفطية.

- استمرار الصرف على طلبة أنهوا مدة الإيفاد وفق الدرجة الموفدين عليها ، حيث وصلت مدة الصرف بالتجاوز على البعض إلى 120 شهر وذلك بالمخالفة للمادة 3 من لائحة الإيفاد رقم 43 لسنة 2005م والمعدلة بالقرار رقم 703 لسنة 2007م.

- غياب التنسيق وتبادل المعلومات بإدارة البعثات بوزارة التعليم العالي وإدارة الملحقيات والملحقيات الثقافية بالخارج من جهة و بإدارة البعثات وإدارة الشؤون الإدارية والمالية بالوزارة من جهة أخرى.

- من خلال مقارنة الأرقام الوطنية للموفدين للدراسة بالخارج بمنظومة مركز معلومات وزارة المالية أظهرت المنظومة حالات ازدواج وظيفي لعدد كبير من الطلبة الدارسين بالخارج ، سبب في صرف كامل المرتب في الداخل مع المنحة الدراسية بالخارج .

رابعا/سياسات ورؤية و أهداف القطاع

نظريا يمكن القول أن السياسات المعلنة لقطاع التعليم العالي تتعلق بطرح برامج تعليمية على مستوى عالي وتقديم تعليم تقني مبدع ودخول مجال البحث العلمي وتوفير بيئة محفزة للتعلم .

وبشكل رسمي عبرت هيئة المعاهد التقنية التابعة لوزارة التعليم العالي عن رؤيتها فيما يخص بالتعليم التقني فيما يلي:

تعمل المعاهد التقنية العليا على تأهيل وتهيئة العناصر البشرية الليبية لتكون قادرة على المساهمة الحقيقية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإحداث التأثير الايجابي نحو مستقبل أفضل لكافة أفراد المجتمع .

وتتعلق الرؤيا المستقبلية لإدارة المعاهد التقنية العليا في إيجاد تعليم تقني مبدع وخلاق لا يقل في مستواه عن التعليم التقني في دول العالم المتقدمة وقادر على استيعاب تكنولوجيا العالم الحديث ، بل والعمل علي تطويرها والإضافة إليها وكذلك خلق قاعدة بشرية تتمتع بالمهارات اللازمة للمساهمة الفعالة في البناء والتطوير حيث أن النظرة المستقبلية التي تأخذ في الاعتبار التغييرات التي تحدث بشكل متسارع في مختلف المجالات تتطلب إحداث تحول أساسي في اتجاهات التعليم التقني والفني بالمعاهد التقنية العليا والتي تعزز أهمية وضع إستراتيجية للوصول بها إلى تلبية متطلبات وأحتياجات سوق العمل ومواكبة التطورات [7]. ويمكن القول أن السياسات والرؤية المعلنة للتعليم الجامعي تتضمن:

1 - طرح برامج تعليمية منافسة على مستوى الدراسة الجامعية والعليا من حيث التركيز على التخصصات والمهارات المطلوبة للخريجين وربط هذه البرامج كما ونوعا بمتطلبات وحاجات سوق العمل.

2 - توفير بيئة محفزة للتعلم والبحث العلمي بما يشمل تطوير البنية التحتية والتنظيمية والإدارية والخدمية والمعلوماتية.

3 - تحقيق معايير الجودة و الاعتماد العالمية في جميع البرامج والمجالات الأكاديمية بالجامعة.

4 - تنمية الإنتاج العلمي ودعم البرامج البحثية وتشجيع الإبداع والابتكار والتميز فى مجالات محددة تخدم الحاجات المحلية والدولية.

5 - تحقيق ازدهار نشاط النشر والتأليف والترجمة.

6 - الاهتمام باللغة العربية وترسيخ قيم وآداب الحضارة العربية الإسلامية.

7 - تعزيز جسور التواصل مع المجتمع وتطوير الشراكات المحلية والإقليمية والدولية[8].

ورغم بريق هذه الأهداف والسياسات المعلنة ، إلا أن الجامعات والمعاهد الليبية لم تعلن عن إجراءات أو خطط تنفيذية تفصل فيها كيفية تنفيذها لهذه السياسات التي تتبناها ، حيث أن هذه الجامعات ورغم تحقيقها لبعض النجاحات فيما يتعلق بالإدارة الإلكترونية لنظام الأرشفة و الإجراءات الإدارية لبعض الكليات ، إلا إنها لا زالت تعاني من مشاكل جذرية وتحديات كبيرة تواجه القطاع تجعل من مخرجاته ذات قيمة محدودة وتعظم من التحديات التي تواجهه كما سيأتي.

[7] الموقع الرسمي لإدارة المعاهد التقنية العليا

[8] ملخص عن اهداف ورؤية الجامعات الليبية من خلال مواقعها الرسمية

خامسا/ التحديات التي تواجه القطاع

1) ازدياد أعداد الطلاب المنسبين للكليات بدرجات تفوق السعات الاستيعابية بكثير.

2) قصور المبنى التعليمي الإدارى وعدم توفر المعايير المطلوبة فيه.

3) قصور في شريحة غير قليلة من أعضاء هيئة التدريس والعناصر المساعدة من حيث الكفاءة والأداء والعدد المطلوب.

4) قصور بعض المناهج الدراسية من حيث مواكبتها لمتطلبات الجودة والتطورات العلمية واحتياجات السوق

5) القصور فى التجهيزات المعملية والمستلزمات التعليمية.

6) القصور الواضح فى تجهيزات المكتبات من حيث الكتب المنهجية والمرجعية والدورات العلمية والتجهيزات التقنية والمعلوماتية.

7) ضعف استخدامات تقنية المعلومات والاتصالات فى المجالات التعليمية والإدارية.

8) تفشى البيروقراطية والترهل الإدارى وضعف أداء العناصر الإدارية والمالية وعدم القدرة على تطبيق اللوائح الاكاديمية

9) ضعف التمويل ومحدودية صلاحيات عمداء الكليات ورؤساء الأقسام خاصة فى الإنفاق على الأمور التشغيلية والتسييرية والصيانة البسيطة العاجلة والطارئة

10) ضعف البنية التحتية والقصور فى الخدمات العامة.

11) القصور فى تفعيل المناشط والخدمات الطلابية وتوفير متطلباتها.

12) العجز الواضح في الأقسام الداخلية وسكن أعضاء الهيئة التدريسية.

13) المشكل الأمني الحاضر بقوة حيث أن الجامعات أصبحت تعاني الكثير من الاختراقات الأمنية وانتشار المخدرات و دخول غير الطلاب إليها لغير الضرورة ، كما عانت الكثير من المؤسسات من عمليات السرقة و النهب.

14) عدم قدرة الجامعات والمعاهد الخاصة على الإلتزام بأداء تعليمي عالي، حيث أصبح الكثير من الجامعات والمعاهد الخاصة ملاذ للطلاب الراسبين أو الذي لا تنطبق عليهم معايير القبول في الجامعات الرسمية، فالعديد منها ليس معتمدا من قبل إدارة الجودة بمؤسسات التعليم العالي، وبالتالي لا تلتزم بمعايير الجودة المطلوبة.

15) الانتشار الافقي والعشوائي للجامعات والمعاهد حيث أن انتشار هذه الجامعات والكليات لا يرتبط بأهداف تعليمية أو خصائص ديموغرافية و ثقافية معينة ، أو احتياجات الاقتصاد الوطني في مناطق معينة بحيث تنشأ فيها كليات أو معاهد تخصصية بعينها ووفقا لاحتياجات سوق العمل المتوفر هناك.

16) عشوائية قرارات الإيفاد إلى الخارج، حيث أن هذه القرارات لا ترتبط بمشاريع فعلية ضمن الخطة الإستراتيجية، أيضا هناك مبالغة في عدد المبتعثين حيث تلعب الوساطة دورها، الأمر الذي شكل عبئا على ميزانية الدولة دون عائد يذكر.

17) الافتقار إلى التخطيط التعليمي الذي يحقق التكامل بين مخرجات التعليم الاساسي والثانوي و بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات المعاهد العليا و الجامعات من المعرفة الاساسية التي ينبغي توفرها في الطلاب قبل الدخول إلى المرحلة الجامعية.

18) تفشي الغش في امتحانات الشهادة الثانوية التي وتؤدي إلى ارتفاع نسبة المقبولين في الجامعات والمعاهد العليا، حيث أن نسبة كبيرة من هؤلاء يعانون من عدم قدرتهم على اجتياز المواد التمهيدية في المرحلة الجامعية ، وهو ما يسبب مشاكل منها الازدحام في القاعات الدراسية في الفصول الدراسية الاولى.

19) اعتماد تقييم الطلاب على الامتحانات النظرية ، وهو ما أدى إلى ضعف قدرة الطلاب على التعامل مع الواقع العملي في مجال تخصصاتهم بعد التخرج. أيضا ساهم ذلك في انتشار الدورات المنهجية التي يقدمها في اغلب الأحيان طلبة خريجون يقومون بتدريس طرق اجتياز الامتحانات عوضا عن تدريس المنهج.

20) ضعف التكامل بين مخرجات قطاع التعليم العالي وسوق العمل، والافتقار إلى خطة اقتصادية وتنموية وطنية يمكن من خلالها الاستفادة من مخرجات التعليم الجامعي سواء من خلال تشجيع المشاريع المتوسطة والصغرى أو حتى من خلال توظيف هذه المخرجات في الجهات العامة.

21) ارتفاع معدل التسرب والرسوب في المؤسسات التعليمية العليا خاصة في الجامعات والمعاهد الرئيسية (جامعة طرابلس و بنغازي مثلا) ويرجع هذا الأمر إلى عدم تطبيق لوائح القبول و عدم توفر بدائل أخرى لمن لا يتم قبولهم في الجامعات في حال تطبيق طريقة امتحانات القبول في تسجيل الطلاب الجدد، هذا بالإضافة عدم تطبيق اللوائح المتعلقة بطرد وانذار الطلبة الراسبين او المتأخرين في العملية التعليمية.

22) حالة عدم الاستقرار السياسي والتي أدت بدورها إلى ترك الكثير من أعضاء هيئة التدريس الوافدين للبلاد مما سبب مشكلة في الموارد البشرية التي يحتاجها قطاع أعضاء هيئة التدريس بالتعليم العالي.

سادسا/تداعيات الانقسام السياسي على عمل القطاع

تأثر قطاع التعليم العالي كغيره من القطاعات بالصراعات المسلحة التي اندلعت في البلاد و بالانقسامات السياسية الحادة، و لكي نسلط الضوء على أثر هذا الانقسام على التعليم العالي ؛يجدر بنا هنا أن نشير إلى أنه ومنذ انتخابات المؤتمر الوطني العام سنة 2012 وانشغال أعضائه بالصراعات فيما بينهم و صرف انتباههم عن القضايا التي تهم الوطن خاصة تلك التي تقل اهمية في نظرهم عن اهمية الحديث حول وزاراة الدفاع و الداخلية أو النفط والغاز والكهرباء وغيرها ، فلم يحظى قطاع التعليم العالي بأهمية كبيرة داخل أروقة المؤتمر الوطني ولا مجلس النواب من بعده حيث لم يلحظ الطلاب تغييرا جوهريا في القطاع بعد الثورة فيما عدا قرار صرف منح مالية للطلاب بالجامعات الليبية الذي كان من المفترض أن يغير وضع التعليم العالي للأفضل حتى يتسنى لهم الحصول على تعليم جيد، وقد تعثر تنفيذ القرار بسبب الظروف المالية التي تمر بها البلاد.

واستمر الأمر على ما هو عليه حتى اندلعت الاشتباكات المسلحة في شرق البلاد اولا و اسفرت عن خسارة كبيرة حيث تعرضت جامعة بنغازي للحرق والتدمير و توقفت الدراسة فيها لاكثر من عام ، فيما اضطر الكثير من طلابها إلى الدراسة في جامعات أخرى بنظام الاستضافة ، كذلك توقفت الدراسة في جامعة الزاوية أكثر من مرة بسبب الاشتباكات المتقطعة التي اندلعت فيها .

وتوقفت بدورها جميع المعاهد العليا و فروع الجامعات في كل من مناطق ورشفانة واوباري والكفرة ودرنة أكثر من مرة و بمدد متقطعة وصلت في بعضها إلى سنة بسبب تردي الأوضاع الأمنية أو اندلاع الاشتباكات في هذه المناطق، فيما أعلنت جامعة سرت إيقاف الدراسة بها بعد سيطرة تنظيم الدولة على المدينة وبعد أن فتحت الجامعة أبوابها لفترة محدودة في ظل سيطرة التنظيم و تغيير نظام الدراسة فيها حيث تم الفصل ما بين الطلبة والطالبات وفرضت ملابس معينة عليهم ، إلا أن مجلس الجامعة قرر شهر مارس 2016 إيقاف الدراسة بالجامعة إلى أجل غير مسمى بعد اجتماع أجراه في مدينة طرابلس.[9]

وعدا التأثير المباشر على البنى التحتية وما خلفته الحرب من خسائر مادية ومعنوية، وانصراف الكثير من طلابه للقتال في صفوف الكتائب المسلحة في هذه الحرب ، إلا أن التأثير الأكبر يظل متعلقا بالتأخر المتراكم فيما يخص ايجاد حلول مناسبة لمشاكل القطاع ، مثل مشكلة الأمن و ضعف الكادر الوظيفي بالجامعات والمعاهد العليا بسبب مغادرة الكثير من أعضاء هيئة التدريس الأجانب أرض ليبيا وسفرهم إلى بلدانهم بفعل الاشتباكات الحاصلة ،

وكذلك الأزمة المالية التي سببتها الصراعات العسكرية والسياسية والتي تسببت في تعقيد ظروف الطلبة المبتعثين الذين تتأخر منحهم الدراسية لأشهر، وأيضا توقف الكثير من مشاريع البنية التحتية التي كان يمكن أن يساهم استكمالها في إيجاد عديد الحلول لمشاكل الكثافة الطلابية ونقص التدريب العملي.

[9] اتحاد طلبة جامعة سرت

سابعا/مؤشرات ومعايير أداء القطاع

يمكن تقييم أداء قطاع التعليم العالي من خلال التركيز على مدى الاستفادة من مخرجات الجامعات والمعاهد العليا التابعة للقطاع وكذلك مدى القدرة على الاستفادة من قرارات الإيفاد إلى الخارج والتي تقوم بها وزارة التعليم العالي. وقد سبق التوضيح أن الدولة لم تستطع الاستفادة من مخرجات التعليم العالي ويتضح هذا من ارتفاع نسبة البطالة لدى الخريجين والتي وصلت ضمن خريجي الجامعات إلى 50% [10]، وعدم وجود تنمية حقيقية واقتصاد متنوع يعتمد على بدائل متعددة عدى النفط.

أيضا فإن تقييم أداء قطاع التعليم العالي بتشجيع الطلاب على الاستمرار في التعليم الجامعي يكون من خلال تقدير نسبة التسرب. وبمقارنة الإحصائيات الرسمية في وزارة التعليم والجامعات والمعاهد يمكن أن تتجاوز النسبة 15%.[11]

[10] تصريحات نائب رئيس البنك المركزي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "حافظ غانم" لصحيفة الشرق الأوسط تفاصيل الخبر على الرابط التالي : http://www.eanlibya.com/archives/32585

[11] بالعودة إلى بيانات تقرير لجنة تقييم حالة التعليم العالي التي شكلتها وزارة التعليم العالي سنة 2012 فإن عدد الطلاب بلغ 342795 طالبا وطالبة ، ويشمل هذا الرقم مجموعه الطلاب المنتسبين الى الجامعات او المعاهد العليا في السنوات الثلاثة الى الخمسة السابقة (سنوات الدراسة القانونية في المعاهد و الجامعات) يضاف اليها نسبة من الطلاب المتعطلين عن التخرج في الزمن القانوني. وتوضح تقارير وزارة التربية والتعليم ان عدد طلاب المرحلة الثانوية لسنة 2012 (نفس السنة التي اعدت فيها لجنة تقييم التعليم العالي تقييمها) بلغ 223623 طالبا وطالبة بينما تبلغ نسبة التسرب في عدد الطلاب بين المرحلة الاعدادية والثانوية نسبة تصل الى 30.211% ، وفيما وضحت تقديرات لاعداد طلاب التعليم العالي من سنة 2000-2025 ان عدد الطلاب لسنة 2014-2015 سيقدر بـ 372010 طالبا وطالبة علما بأن عددهم خلال سنة 2012-2013 بلغ بشكل رسمي 342795 طالبا وطالبة. وبالنظر إلى عدد طلاب المرحلة الثانوية لسنة 2012 والذين يبلغ مجموعهم حوالي 179 الف طالب وطالبة يشكلون الدفعات الثلاثة التي تكون فرضيا الدفعات التي يفترض بها الانضمام للجامعة في سنة 2015 (بعد الاخذ في الحسبان ان متوسط نسبة النجاح للسنوات 2012-2013-2014 قد بلغ 80%) وبالاخذ في الحسبان ان جامعة طرابلس التي تستقبل اضافة الى جامعة بنغازي حوالي 50% من عدد الطلاب الجامعيين لم تستقبل اكثر من 15 الف طالب جديد في ذات العام الدراسي لجميع الكليات وهو ما يعني ان نسبة كبيرة اختارت ترك الجامعة بعد التعليم الثانوي مباشرة ويمكن من خلال تقدير اعداد الطلبة الذي يشكلون مجموع الدفعات الثلاثة الى الخمسة التي يفترض بها ان تنضم الى الجامعة سنة 2012 سنجد ان مجموعها يصل الى اكثر من 410 الف طالب وطالبة بنسبة تسرب تقديرية تصل الى 16.39 % فور انتهاء المرحلة الثانوية عدا عن الطلاب الذين يتركون الدراسة بعد ان درسو فصولا فعلية في الجمعات او المعاهد العليا.

تقديرات أعداد طلبة التعليم العالي من سنة 2000 الى 2025 م

السنة	المجموع
2000-1999	256,370 طالب وطالبة
2005-2004	293,355 طالب وطالبة
2010-2009	330,190 طالب وطالبة
2015-2014	372,010 طالب وطالبة
2020-2019	425,590 طالب وطالبة
2025-2024	502,840 طالب وطالبة

ثامنا/ الحلول و السياسات المقترحة لجميع التحديات التي يوجهها القطاع

إن إعادة تطوير قطاع التعليم فى ليبيا أمر ليس باليسير نظرا لما تعرض له من تشوهات استمرت لعدة عقود،لذلك فإن إحداث نقلة نوعية في القطاع ينبغي أن تراعي جملة من السياسات نذكر منها:

- حق المجتمع فى اكتسابه كوادر مؤهلة فى كل المجالات اللازمة لرقيه وازدهاره .
- المحافظة على جودة التعليم العالي بما يقارب مستوياته في الدول المتقدمة.
- التعليم مجاني فى جميع الجامعات والمعاهد العليا.
- يجب مراعاة العامل الاجتماعى والجغرافي فى ليبيا والإمكانيات المتاحة فى كل منطقة وطبيعة النشاط الإقتصادى فيها والخدمات التى تحتاج إليها وعدد السكان فيها.
- إن المؤسسات التى تنشأ فى القرى والمدن الصغيرة لا يجب أن تكون ذات تخصص واحد، والأفضل لطلبتها أن يقبلوا فى جامعات فيها العديد من التخصصات، وتتوفر فيها البيئة الجامعية المتكاملة.
- يجب تحفيز الطلبة ماديا ومعنويا على دخول مؤسسات التعليم التقنى والمهنى.

إن مراعاة التوازن بين هذه السياسات هو أمر مهم يتطلب أخذه فى الاعتبار بالإضافة إلى أن الوصول إلى هذه الهيكلية تتطلب دراسة مستفيضة يشترك فيها ذوو الخبرة فى مجال التعليم الجامعي والتعليم التقني والمهني وتأخذ فى الاعتبار نتائج الدراسات المنجزة والتجارب الدولية ذات العلاقة، وكذلك إمكانية أن تضم هيكلة التعليم العالي المؤسسات الآتية :- الجامعات – الجامعات التقنية- المعاهد والمدارس العليا – كليات المجتمع- الجامعات والمعاهد الخاصة.[12] كما ينبغي الأخذ في الأعتبار الإصلاحات المطلوبة على كافة المستويات كما يلي:

أ. على مستوى الوزارة

1. العمل على تطوير قانون الجامعات واللوائح التنفيذية المتعلقة به بما يعطي الاستقلالية والصلاحيات الكافية للجامعات بما يمكنها من أداء وظائفها بالجودة والكفاءة المطلوبة.

2. اتخاذ إجراء حول تطوير وإعادة هيكلة الجامعات من حيث العدد والمواقع والكليات بما يمكنها من تحسين أدائها واستغلال الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة والتغلب على مكامن الضعف فيها والاستفادة من نقاط القوة.

3. توفير التمويل اللازم بما يمكنها من تنفيذ مشروعاتها وبرامجها التنموية وتغطية مصروفاتها التسييرية والتشغيلية، والعمل مع وزارة التخطيط ووزارة المالية لتبسيط الإجراءات المالية وتعديل بنود الميزانية التشغيلية بما يتمشى مع خصوصيات ومتطلبات الجامعات.

4. إعطاء صلاحيات الصرف لعمداء الكليات لتغطية المتطلبات التسييرية والتشغيلية العاجلة والضرورية وأعمال الصيانة البسيطة الطارئة.

5. اعتماد الخطط الإستراتيجية لتطوير الجامعات وبرامجها التنفيذية ومتابعة وتقييم أداء هذه الجامعات ومدى تحقيقها لمستهدفاتها فى إطار المستهدفات العامة للوزارة.

6. اختيار القيادات الأكاديمية والإدارية والإشرافية بما يكفل وضع الشخص المناسب فى المكان المناسب.

7. متابعة تصميم و تنفيذ المركبات الجامعية والتنسيق التام مع الأجهزة المسئولة على التصميم والتنفيذ.

[12] تقرير اللجنة المشكلة من قبل وزارة التعليم العالي بالقرارين (256) و رقم (323) بتاريخ 12 و 28 ابريل 2012م .

ب.على مستوى الجامعات

1. أن تتولى كل جامعة إعداد واعتماد خطة إستراتيجية خماسية وبرنامج تنفيذي لحل المشاكل القائمة وتطوير الجامعة وتحويلها للوزارة للاعتماد ومن ثم البدء فى تنفيذها.

2. أن تقوم كل جامعة بدراسة وحل الإشكاليات المتعلقة بالهيكلية وتعدد الكليات والأقسام المتشابهة والنظر في تطويرها وإمكانية تقليصها بما يحسن من مخرجاتها وأدائها.

3. أن تقوم كل جامعة بإعداد دراسة فنية حول البنية التحتية للجامعة وتحديد المباني والمرافق التي تحتاج إلى صيانة أو توسيع أو تحوير ومتطلباتها وجداول كمياتها وكذلك اقتراح المشروعات الجديدة وذلك بهدف طرحها في عطاء وفى إطار الميزانية المتاحة.

4. أن تقوم كل جامعة بإعداد وتنفيذ خطة تدريبية لتدريب العناصر الفنية والإدارية والمالية بما يمكنها من تطوير ورفع كفاءتها وزيادة مردودها واستخداماتها للتقنية فى تنفيذ أعمالها.

ج. على مستوى الكليات

1. أن تتولى كل كلية دراسة وضع الأقسام التخصصية بها وإمكانية دمج أو إلغاء البعض منها فى إطار احتياجات المجتمع وفرص العمل المتاحة للخريج

2. أن تقوم كل كلية وأقسامها التخصصية بتنفيذ برامج الخطة الإستراتيجية للجامعة التي تقع ضمن اختصاصها والتنسيق بينها وبين الجامعة بما يحقق أهداف هذه الخطة.

3. تطبيق اللوائح الأكاديمية بكل حزم مع دراسة وضع الطلبة المتعثرين وكيفية علاج هذه المشكلة.

من إصدارات المنظمة

1. أولويات حكومة الوفاق الوطني.
2. مسودة الاتفاق السيساسي، قراءة في المضمون .
3. تقرير ديوان المحاسبة 2014 وترشيد الإنفاق الحكومي.
4. إطار للتحولات الشاملة.
5. الآثار الإجتماعية للإنقسام السياسي في ليبيا.
6. المشهد السياسي و الأمني في ليبيا... رؤية تحليلية استشرافية.
7. الأثار الإقتصادية للإنقسام السياسي في ليبيا.
8. هل إحلال السلام ممكن في ليبيا؟
9. سياسات الدعم السلعي في ليبيا.
10. ليبيا : حصاد عام 2015.
11. تقييم الأداء الحكومي خلال عام 2015.
12. الهيئة الدستورية لصياغة الدستور الليبي،المسار والمخرجات والتعقيبات.
13. واقع الاتفاق السياسي بين المأمول و الممكن.
14. تطبيقات الحوكمة في الإدارة الليبية.
15. تفكيك مستويات الصراع محليا، ومسارات خيار بناء الدولة في ليبيا.
16. ثورة 17 فبراير بعد خمس سنوات .. إنجازات و إخفاقات.
17. قطاع الصحة في ليبيا .. الواقع والتحديات.
18. أزمة الدينار الليبي - الأسباب والآثار والحلول.
19. التعليم العام في ليبيا - المختنقات والتحديات وسبل المعالجة.
20. الحرب على تنظيم الدولة في ليبيا من بوابة الوفاق.
21. العدالة الانتقالية طريق إلى المصالحة الوطنية.
22. التحول الديمقراطي في ليبيا: تحديات ومآلات وفرص.
23. الفساد المالي في الاقتصاد الليبي. .. قراءة تحليلية للأسباب والآثار واستعراض للحلول.

نبذة عن المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات

المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات هي مؤسسة مستقلة، غير ربحية وغير حكومية تأسست في ديسمبر 2014 في طرابلس ليبيا، و تم إفتتاح مكتب تمثيلي لها في إسطنبول في يناير 2015 .

تقوم المنظمة بإجراء الأبحاث و الدراسات التي تخص قضايا السياسات والإستراتيجيات الحالية والناشئة من أجل الوصول إلى سياسات فعالة و ناجحة و كذلك من أجل تقديم الدعم لصانعي القرار. و تكرس المنظمة جهدها من أجل تحسين أداء المؤسسات الليبية وتعزيز الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية للشعب الليبي. تهدف المنظمة كذلك إلى نشر مفاهيم الجودة والحوكمة والتخطيط الإستراتيجي و ثقافة التميزة من أجل تطوير أداء المؤسسات الليبية. و تهدف المنظمة أيضاً إلى تعزيز ونشر المعرفة حول السياسات العامة والإستراتيجيات للحكومة من خلال نشر الإحصاءات والدراسات والتقارير الدورية. تقوم المنظمة كذلك بتنظيم مؤتمرات و ورش عمل و منتديات من أجل النقاش و تبادل الأراء و الأفكار و نشر المعرفة.

مكتب طرابلس

النوفليين – طرابلس - ليبيا

هاتف: 00218 21 340 01 43

مكتب إسطنبول

Yenibosna Merkez MAH.29

Istanbul Vizyon Park

Ofis Plaz.A3 BLK K:3/D28

Bahçelievler - İstanbul – Türkiye

هاتف: 0090 212 603 25 92

فاكس: 0090 212 603 27 48